الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق-كلية الاقتصاد

الاستفادة من نموذج التصنيع الصيني في المرحلة الأولى من إعادة الإعمار

ديمة محسن محمد
ماجستير اقتصاد مالي ونقدي- جامعة دمشق

بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأكاديمي
"مساهمات اقتصادية في إعادة البناء في سورية"

2018/12/18

موجز

تحقيق التوازن بين الحاجات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية قد يمكن عدّه أولوية في المرحلة الراهنة حيث لا يمكن تجاوز الحاجات الاجتماعية وخصوصاً أن أغلب الأسر السورية قد تضررت بفعل الحرب كما لا يمكن التوقف عن دعم نمو الاقتصاد المحلي، وبالتالي فإن إيجاد نموذج يحقق التنمية الاقتصادية ويلبي الحاجات الاجتماعية ويخلق فرص عمل جديدة قد يكون الأفضل. وانطلاقاً من ذلك يمكن الاستفادة من نموذج التصنيع الصيني الذي ذكره الدكتور القدير "مطانيوس حبيب" رحمه الله في كتابه أوراق في الاقتصاد السوري الذي تمَّ نشره في العام 2006م.

منطلقات نموذج التصنيع الصيني

ينطلق نموذج التصنيع الصيني من تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة أكثر وأكثر من أجل تسريع تنمية الصناعة الثقيلة ولهذا يقوم النموذج على المنطلقات التالية:

- اعتبار الزراعة أساساً للتنمية.
- اعتبار الصناعة قطاعاً قائداً.
- الصناعة في خدمة الزراعة.
- الصناعة الصغيرة المحلية عماد التنمية الصناعية.
- مهمة الصناعة الثقيلة تحديث وتطوير الاقتصاد المحلي.

أولاً: اعتبار الزراعة أساس للتنمية:

إعطاء الأفضلية في المدى القصير للزراعة على حساب الصناعة وخصوصاً الثقيلة بحيث يتم تخصيص اليد العاملة والمواد حسب الترتيب التالي: زراعة، صناعة خفيفة، صناعة ثقيلة. وذلك انطلاقاً من كون الزراعة مصدر للتراكم الرأسمالي في الصناعة، تحدد أبعاد ووتائر التنمية الصناعية وترفع مستوى المعيشة لدى السكان وما يترتب على ذلك زيادة الطلب على منتجات صناعية جديدة تتحول إلى حاجات اجتماعية من جهة ثانية.

وفي سورية يعد هذا القطاع واحداً من أهم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية لما يلعبه من دور هام في:

- تحقيق الأمن الغذائي عبر تزويد المواطنين بالكميات المطلوبة من الغذاء
- خلق فرص عمل لسكان الأرياف والمناطق النائية،
- دعم بعض الصناعات الوطنية التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد أولية لنشاطاتها الإنتاجية.
- دعم الصادرات السورية وتوفير العملات الأجنبية من خلال تصدير الفائض من الإنتاج الزراعي.

ثانياً: الصناعة قطاع رائد:

بما أنه تم اعتبار الزراعة قاعدة الاقتصاد فإنه من الضروري تنميتها وذلك يعني تصنيعها وبالتالي تكون الصناعة القطاع القائد.

والقاعدة الأساسية في نموذج التصنيع الصيني أخذ الزراعة كقاعدة والصناعة كقطاع قائد يحدد مسار النمو في الصناعة والزراعة معاً. بالنسبة للزراعة يعني عدم الاكتفاء بالإنجازات المتحققة بل يجب الاندفاع نحو تحديث وتطوير المكننة أكثر. وبالنسبة للصناعة فإن هذه القاعدة تحقق هدفها بحيث يجب أن تحقق الصناعة تصنيع الزراعة، وبهذه الطريقة تشكل الزراعة سوق لمنتجات الصناعة الثقيلة فتحيل إنتاجها إلى حاجة اجتماعية، ومع تطوير الزراعة يعني زيادة الإنتاج الزراعي فتخلق الحاجة الاجتماعية لتصنيعه وبالتالي قيام الصناعات الخفيفة أيضاً.

و مكننة الزراعة أكثر من كونها مسألة زراعية، فأنها تحدد وتيرة التنمية الصناعية وبالتالي العلاقة تبادلية، حتى تحصل الزراعة على الآلات يجب أن تقدم للصناعة المواد الأولية وكذلك الغذائية اللازمة للعمال الصناعيين.

ثالثاً: الصناعة في خدمة الزراعة:

مع اتخاذ الفلاحين الصناعة قطاع قائد وتطويرهم مكننة الزراعة والزراعات الصناعية فإن على الصناعة أن تأخذ الزراعة كأساس وقاعدة أي توجه الإنتاج الصناعي لحاجات الزراعة من تجهيزات ري وتحسين تربة وما يترتب على ذلك من تجهيزات حفر ومضخات ومواد كيميائية وأسمدة وغيرها وهذا ما يعني أنه بالإمكان من خلال ذلك تطوير شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة في هذا المجال.

رابعاً: الصناعة المحلية الصغيرة عماد التنمية:

تعتبر تنمية الصناعة المحلية الصغيرة بدون أي شك الجانب الأكثر بروزاً في هذا النموذج، فهذا القطاع غير أنه يوفر تكاليف النقل فإنه قابل للتطور والإنجاز والتكيف مع الطلب المتبدل بسرعة كما أنه ينطلق من حاجة أساسية في المجتمع- أي لسد الحاجات المحلية- بالاعتماد على الموارد المحلية واليد العاملة المحلية(التي تستخدم العمل الصناعي حديثاً) وبآلية إنتاج بتكلفة أقل نسبياً مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

أي أننا بحاجة إلى مشاريع صغيرة متنوعة تخدم مجالات مختلفة انطلاقاً من الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتوفرة في المدن والأرياف وصولاً إلى منتج محلي يخدم الحاجة الاجتماعية وانتهاء بدعم الصناعة في المؤسسات الأكبر . ومن خلال ذلك قد نصل إلى ما يسمى مناطق ذاتية الاقتصاد. وبالتالي ستكون المنشآت الصناعية الصغيرة الأساس الذي ستبنى عليه المؤسسات الصناعية العملاقة على المستوى الكلي لدورها في زيادة إنتاجية العمل الزراعي ورفع مستوى الادخار في الاقتصاد.

رابعاً: الصناعة المحلية الصغيرة عماد التنمية:

وتشكل العناقيد الصناعية في هذه الفترة فرصة داعمة مواتية وأحد الحلول الجوهرية لإعادة هيكلة الصناعة السورية وتنظيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر -وخصوصاً مع عدم تحقيقها للنتائج المرجوة منها سابقاً- وإجراء إسعافي لتمكين المنشآت الصناعية المتضررة في البقاء ومتابعة العمل والإنتاج والتشغيل عبر تطوير قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق حلقة من الترابطات الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المشترك ما بين هذه المشروعات ومؤسسات القطاع العام وتوظيف وتطوير رأس المال الاجتماعي والمعرفي عن طريق تخصص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج مع زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة داخل العنقود اكثر من خارجه.

رابعاً: الصناعة المحلية الصغيرة عماد التنمية:

والسؤال الذي يطرح هنا هل يمكن اثبات في المرحلة الحالية "فكرة أن الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية ليس شرط ضروري للعقلانية الاقتصادية، أي صناعة عصرية تساوي صناعة عملاقة. وبذلك فإن استخدام التكنولوجيا البسيطة وبالتالي السماح باستخدام المواد ووسائل الإنتاج منخفضة التكلفة، مما لا يشكل ضغط على عملية التنمية الاقتصادية ومن جهة ثانية تسمح التكنولوجيا البسيطة بتشغيل العمال الذين ليست لديهم أية تجربة في العمل الصناعي، وبدورها تقوم بعملية التأهيل المهني وترفع من مستوى العمال بشكل يتناسب مع مستوى تحديث التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن التبعية للخارج.

خامساً الصناعات الثقيلة لتحديث الاقتصاد وتطوره:

لا يعني التركيز على الزراعة والصناعة الخفيفة إهمال الصناعة الثقيلة، وإنما هي نواة البناء الاقتصادي حيث أنّها المنتجة لوسائل الإنتاج وزيادة إنتاج وسائل الإنتاج التي تسمح بتزويد الزراعة، الصناعة الخفيفة، وحتى الثقيلة نفسها بالتجهيزات.

وبالتالي يكون هدف الصناعات الثقيلة مزدوج اذ عليها من جهة أن تؤمن التجهيز الأولي للقطاعات الاقتصادية العصرية الجديدة سيارات آلات تجهيزات صناعية ومن جهة ثانية تشكل الهيكل العظمي الذي يتطور حوله القطاعات الأخرى اعتماداً على المؤسسات المتوسطة والصغيرة. والاستفادة منها لإشباع الحاجات المحلية وتطوير التكنولوجيا المحلية يسهم في عملية التنمية الاقتصادية دون أن يقتطع بعض من مواردها المتاحة في ظروف ندرة هذه الموارد والقطع الأجنبي اللازم لاستيراد عوامل الإنتاج من الخارج بصورة خاصة.

التوصيات

- لابد من وضع استراتيجية مناسبة لواقع القطاع الزراعي تقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج وتحسين وضع البنية التحتية ودعم الفلاحين وتزويدهم بالمستلزمات اللازمة. بما يؤدي إلى استغلاله أفضل استغلال وتحقيق الغرض منه وإعادة توجيهه بما يخدم التنمية الاقتصادية.
- العمل على مكننة الزراعة بمعناها الشامل وعدم الاكتفاء بالإنجازات المحققة بل تحديث وتطوير المكننة بحيث تشكل الزراعة سوق لمنتجات الصناعة الثقيلة فتحيل إنتاجها إلى حاجة اجتماعية، ومع تطوير الزراعة يعني زيادة الإنتاج الزراعي فتخلق الحاجة الاجتماعية لتصنيعه وبالتالي قيام الصناعات الخفيفة أيضاً.
- توجيه الإنتاج الصناعي لحاجات الزراعة الأساسية من تجهيزات ري وتحسين تربة ومضخات ومواد كيميائية وأسمدة وغيرها وبالتالي إمكانية تطوير شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة في هذا المجال.
- صياغة استراتيجية تقضي بإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على المواد الأولية المحلية المتوفرة حالياً، والاستفادة من العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تطوير قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطةمن خلال توظيف وتطوير رأس المال الاجتماعي والمعرفي وخلق حلقة من الترابطات الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المشترك ما بين هذه المشروعات ومؤسسات القطاع العام والخاص.

التوصيات

- دعم العلاقات التشابكية بين الوحدات الصناعية الصغيرة مع الكبيرة والمتوسطة حيث أنها الأساس سيدعم النمو الصناعي في المرحلة المقبلة، وستكون المنشآت الصناعية الصغيرة الأساس الذي ستبنى عليه المؤسسات الصناعية العملاقة على المستوى الكلي.
- تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية في الأرياف ودعم ذلك بمصانع متخصصة بما يوفر فرص عمل أكبر، تكاليف إنتاج أقل، مزايا تنافسية أعلى وتنمية أوسع وخصوصاً في الصناعات الغذائية والنسيجية.
- دعم المشروعات الصغيرة في العديد من الشركات القائمة حالياً والمتضررة من خلال إعادة هيكلة هذه الشركات من خلال تحويل هذه الشركات إلى حاضنات مشروعات صغيرة ومتوسطة يتم إعادة تنظيمها وتحويلها من خلال استثمارات صغيرة إلى وحدات إدارية وانتاجية و بالتالي سيتم تقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق عوائد أعلى وبسرعة أكبر وتوظيف أشخاص اكثر وكأننا نقوم بتقسيم وتخصيص للعمل ضمن الشركة الواحدة وفيما بعد يتم دمج هذه المشاريع الصغيرة بمشروع واحد كبير.
- أولوية تطوير الصناعة الثقيلة وانتاج وسائل الإنتاج يجب أن يترافق مع إعطاء الأولوية للزراعة والصناعات الخفيفة، وبالتالي اذا كان من الضروري تطوير الصناعة الثقيلة يكون من الضروري استثمار رؤوس أموال أكثر في الصناعة الخفيفة.